الأمم المتحدة

S/PRST/2007/24



مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2007
Arabic
Original: English

بيان رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٧٠٩ المعقودة يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الأسلحة الصغيرة“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين. ويسلم المجلس، في هذا الصدد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه قد عاق الوصول إلى تسوية سلمية للتراعات، وأجج من حدتها لتصبح صراعات مسلحة، وساهم في إطالة أمد تلك الصراعات.

”ويلاحظ مجلس الأمن، مع بالغ القلق، أن تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يبعث على زعزعة الاستقرار والاتجار غير المشروع بها، في مناطق عديدة من العالم، يزيد من حدة الصراعات المسلحة، وإطالة مدتها، ويقوض استدامة اتفاقات السلام، ويعوق نجاح بناء السلام، ويحبط الجهود الرامية إلى منع الصراعات المسلحة، ويعرقل بشكل كبير تقديم المساعدة الإنسانية، وينتقص من فعالية مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

”ويعيد المجلس تأكيد الحق الأصيل في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويحيط المجلس علما بتقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس، المعنون ”الأسلحة الصغيرة“ (S/2006/109)، المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويشير إلى بيانات رئيسه المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/7)، و ١٩ كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/1)، و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/30)، و ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/21)، و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/PRST/1999/28).

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معالجة هذه المسألة، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، مرة كل سنتين، ابتداء من عام ٢٠٠٨، تقريرا عن الأسلحة الصغيرة يتضمن تحليلاته وملاحظاته وتوصياته، بالإضافة إلى ملاحظاته عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، لتسهيل قيام المجلس بالمزيد من النظر في المسألة.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وتنفيذ الصكوك الدولية، لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعقبها، في الوقت المناسب، لكي يتسنى إحراز تقدم حقيقي في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وعلى وجه الخصوص، تُشجّع الدول على تعزيز الأمن المادي، وتحسين إدارة المخزونات وتدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأنواع العتيقة منها، وضمان وضع العلامات على جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقت تصنيعها واستيرادها، وتعزيز ضوابط التصدير ومراقبة الحدود، وضبط أنشطة السمسرة.

”ويشجع مجلس الأمن الجهود المتزايدة المبذولة لإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها فيما يخص تنفيذ أحكام حظر الأسلحة المنصوص عليها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة“.